



الوصاية الهاشمية على المقدسات في ظل صعود اليمين في إسرائيل

الدكتور ناصر محمود طهبوب

أستاذ في العلاقات الدولية - كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
للدراستات الدولية - الجامعة الأردنية

الملخص

من خلال دراسة المفهوم والخلفية التاريخية للوصاية الهاشمية على المقدسات، وفي ضوء الارتباط الوثيق بين الأردن والقضية الفلسطينية، خاصة ارتباط الأردن والهاشميين بالقدس والمقدسات، ومع تطور الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي تحمل في طياتها أهدافاً سياسية، اقتصادية، أمنية وثقافية، يتصاعد الخطر الذي يهدد الأمن القومي الأردني بشكل عام، والوصاية الهاشمية بشكل خاص، الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الأردنية لحماية الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس والمحافظة عليها، من خلال التركيز على الدور الذي يقوم به الأردن تجاه القضية الفلسطينية ومستقبله، وذلك بممارسة مزيد من الضغط على المجتمع الدولي بمكوناته المختلفة، وتوضيح مدى الأهمية الدينية والتاريخية والسياسية للوصاية الهاشمية على المقدسات في مدينة القدس. مع استمرار صعود اليمين داخل إسرائيل، وفي ظل الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً

موحدة لإسرائيل، الأمر الذي أدّى إلى استمرار وتصعيد الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، تزداد الضغوط المتعلقة بالقضية الفلسطينية بملفاتها المختلفة، خاصة ملف القدس الذي يعتبر من أهم هذه الملفات وأكثرها تعقيداً، إن لم يكن الأهم على الإطلاق. أمام هذا الواقع المتأزم في القدس، والذي أصبح يشكّل مصدر خطرٍ على الوصاية الهاشمية على المقدسات في المدينة المقدسة، بل ومصدر خطرٍ على استقرار المنطقة برمتها، نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه الأردن في المنطقة، ولارتباطه العضوي بالقضية الفلسطينية، وتأثير هذه القضية على علاقاته الخارجية، أصبح من الضرورة تسليط الضوء على الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس وعلى مستقبلها.

مشكلة الدراسة

في ظل اختلال موازين القوى في الصراع العربي - الإسرائيلي لصالح إسرائيل، ومع تصاعد الإجراءات والسياسات والممارسات الإسرائيلية في القدس والمقدسات، أصبح هناك حاجةٌ ملحةٌ لتسليط الضوء على الوصاية الهاشمية على تلك المقدسات، وكذلك إعادة وضع هذه الوصاية في سياقها التاريخي والقانوني والسياسي وتشبيتها. من هنا، فإنّ المشكلة الأساسية التي تحاول الدراسة توضيحها، هي حقيقة الوصاية الهاشمية على المقدسات، والخطر الذي تواجهه، ومستقبل هذه الوصاية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1 - ماذا تعني الوصاية الهاشمية على المقدّسات، وما هي خلفياتها التاريخية؟
- 2 - ما هي واجبات الوصاية الهاشمية تجاه المقدّسات في القدس؟
- 3 - كيف أثر صعود اليمين في إسرائيل على الوصاية الهاشمية على المقدّسات؟
- 4 - مستقبل الوصاية الهاشمية على المقدّسات في ظل المتغيرات التي يشهدها الصراع العربي - الإسرائيلي.



5- ماهي الخطوات التي يمكن للأردن القيام بها لحماية الوصاية الهاشمية على المقدّسات من الاحتلال، في ظل الوضع القائم؟

أهمية الدراسة

تكمّن أهمية هذه الدراسة في تناولها ملفاً من أهم ملفات القضية الفلسطينية، والمتمثّل بقضية القدس والمقدّسات، فهذا الملف المعقّد كان عاملاً حاسماً طيلة العقود الماضية في عدم التوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما يمكن أن يكون عاملاً يؤثر سلباً على معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، المعروفة بـ«وادي عربة». تحاول هذه الدراسة أيضاً، إبراز العامل الحضاري والتاريخي للقدس والوصاية الهاشمية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك في إشارة إلى أنّ الصراع يتعدّى كونه صراعاً سياسياً، وأنّه يمكن تسويته بالطرق التقليدية.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- توضيح الجوانب المتعلقة بالوصاية الهاشمية على المقدّسات في القدس من حيث مفهومها، وخلفياتها التاريخية، وواجبات الوصاية الهاشمية تجاهها، وكيفية انتهائها.
- 2- الوقوف على طبيعة وأهداف السياسات الإسرائيلية في القدس، وتأثير صعود اليمين المتطرف في إسرائيل على الوصاية الهاشمية على المقدّسات في القدس.
- 3- محاولة استشراف مستقبل الوصاية الهاشمية على المقدّسات في ظل المتغيرات التي يشهدها الصراع العربي - الإسرائيلي.
- 4- اقتراح ما يمكن أن يقوم به الأردن لحماية الوصاية الهاشمية على المقدّسات في القدس في ظل الوضع القائم.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية، مفادها أن صعود اليمين المتطرف في إسرائيل يستهدف الوصاية الهاشمية على المقدّسات، وذلك لأسباب سياسية، وباستخدام أدوات عقائدية، وبالتالي، فإنّ حماية الوصاية الهاشمية والاحتفاظ بها، يستدعيان جهداً أكبر في سبيل توضيح أهمية وأبعاد هذه الوصاية، وخطورة المساس بها على أمن المنطقة.

الدراسات السابقة

لقد تمت الاستعانة بالدراسات والأبحاث التالية، التي تناولت المعطيات والتغيرات التي أثرت على ملف الوصاية الهاشمية على المقدّسات، وجوانب ذات صلة بموضوع الدراسة:

1 - الخازندار، سامي (2014)، «إدارة الصراعات وفض النزاعات، إطار نظري»، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار النظري لنشأة وتطور علم الصراعات والسلام، إضافة إلى أسباب وأنماط الصراعات الدولية والنظريات التي تناولتها، وطرق تسويتها سلمياً، وقد أوصت الدراسة بضرورة إدماج التاريخ والثقافة بشكل أكبر في عملية تسوية الصراعات، والحاجة إلى بناء منظومة عالمية تشارك فيها جميع الحضارات بهدف تحقيق السلام.

2 - أبو هاشم، هشام، (2017)، «الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس وتداعياتها على السكان الفلسطينيين». هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس ضد السكان الفلسطينيين، وأبعادها الأمنية والسياسية، وقد خلّصت إلى مجموعة من النتائج التي تحذّر من الخطر الذي يتهدّد مستقبل القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية.

3 - «الوصاية الهاشمية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في القدس 1917 - 2020»، دعت هذه الدراسة إلى الإحاطة بالإطار العام والتاريخي للوصاية



الهاشمية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية على حد سواء، موضحةً مفهومها وواجباتها وخلفياتها التاريخية».

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث قامت بتوصيف المظاهر المرتبطة بالوصاية الهاشمية، وأهم الأحداث التي رافقتها، والتي تشكّل تهديداً لها، وحاولت الوقوف على ما خلفته، وما يمكن أن تؤدّي إليه هذه الظواهر من أثر على مستقبل الوصاية الهاشمية على المقدّسات، وآليات حماية هذه الوصاية مما يتهددها نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية التي تستهدفها.

تعريف العلاقات الدولية وصولاً إلى / أو في سياق العلاقة الاردنية - الفلسطينية

من المعروف أنّ العلاقات الدولية التي شهدت تطوراً في مفهومها، اعتبرت أنّ القوّة والصراع هما جوهر العلاقات الدولية، وذلك وفقاً لهانز مورغينثاؤ. أمّا ماكيلاند، فقد أشار بدوره إلى أنّ العلاقات الدولية هي دراسة للتفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية، بما في ذلك دراسة الظروف المحيطة بالتفاعلات. أمّا عبد الحميد الكيالي، فقد عرّف بدوره العلاقات الدولية بأنها جزءٌ من علم السياسة، وهي مجمل مبادئ وضوابط العلاقات والاتصالات بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية.

كما لا يقتصر تعريف العلاقات الدولية على العلاقات بين الدول فحسب، بل يشمل الكيانات الأخرى، كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وتتضمّن العلاقات الدولية، بالإضافة إلى المجال السياسي، مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية وغيرها من المجالات، التي تسهم في وضع أطرٍ أوسع للعلاقات بين الدول أو بين الدول والمنظمات⁽¹⁾.

(1) طباطبائي، سيد والتميمي، علي، (2018)، العلاقات الدولية وأبعادها الدبلوماسية والإستراتيجية، مجلة السياسية والدولية، العراق، ص(55، 56).

يتضح من التعريفات السابقة، أن العوامل الثقافية والاجتماعية والقانونية، تلعب دوراً في نسق العلاقات بين الدول، وبالنظر للعلاقات الأردنية - الإسرائيلية، وتحديدًا فيما يتعلق بالوصاية الهاشمية، فإنها تدخل ضمن إطار جميع العوامل المذكورة سابقاً، حيث نصت اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية في مادتها التاسعة على: «سماح كل طرف للطرف الآخر بحرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية».

إن فهم وقراءة مستقبل الوصاية الهاشمية على المقدّسات في مدينة القدس، هو أحد العوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية - الإسرائيلية، ذلك لأنها تؤثر على الأمن القومي الأردني، شأنها شأن بقية ملفات القضية الفلسطينية.

بالنسبة لإسرائيل، عليها أن تحترم الدور التاريخي والحالي للمملكة الأردنية الهاشمية تجاه الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدّسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي، التي كان من المزمع عقدها بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية أوسلو، كان يتوجب على إسرائيل إعطاء أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

لقد أظهرت ردود الفعل الدولية على الممارسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية في القدس، أن الجانب الإسرائيلي غير حريص على وجود علاقات مع الأردن، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زعزعة أمن واستقرار المنطقة، وخرق بنود اتفاق السلام، وعدم تحقيق أهدافه، والتي منها دفع عملية السلام في المنطقة إلى الأمام.

إنّ حالة انعدام الثقة بالجانب الإسرائيلي السائدة في ظل سياساته الممنهجة الأخيرة، تضع ما يعرف في حقل العلاقات الدولية، ب«المعضلة الأمنية» كأحد أهم الاعتبارات في العلاقات الأردنية - الإسرائيلية، حيث إنّ غياب الثقة، يجعل تحقيق التعاون بين الدول والحفاظ عليه أمراً صعباً في ظل الاستمرار في نقض الاتفاقات، وذلك وفق ما أشار إليه مفكرو النظرية الواقعية والتز ومارشيمار، وعندما يتعلق الأمر بالجانب الإسرائيلي، فإنّ



البُعد الأمني يظهر مضاعفًا في العلاقة بين الجانبين⁽¹⁾.

أولاً: الوصاية الهاشمية على المقدّسات في مدينة القدس: تاريخها ومفهومها

لم تكن الوصاية الهاشمية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية تطورًا حديثًا من تطورات القضية الفلسطينية، بل هي جزءٌ من تاريخ العرب وتاريخ فلسطين، فمنذ عام 1917 وحتى الوقت الحاضر، يحتفظ الهاشميون بدءًا منذ عهد الشريف الحسين بن علي، وحتى عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، بحق كفالة وحفظ الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين في القدس، وضمان حماية ورعاية المقدّسات المسيحية والإسلامية في المدينة.

يحمل التاريخ في أرشيفه مؤشراتٍ عديدة على الوصاية الهاشمية على المقدّسات، منها ما تضمنته سجّلات الانتداب البريطاني، فقد كانت المرة الأولى التي يُذكر فيها اسم الشريف الحسين بن علي، في خطبة الجمعة، حيث نشرت صحيفة القبلة في عددها رقم 38 لسنة 1917، نص دعاء خطبة الجمعة، في إشارةٍ لانتقال المسؤولية التاريخية من السلطان العثماني آنذاك إلى الشريف الحسين بن علي، الذي بايعه وجهاء العرب والفلسطينيون، وعلى رأسهم الشيخ أمين الحسيني، عام 1924، وبعد وفاة الشريف حسين بن علي، انتقلت الوصاية إلى الملك عبد الله الأول، الذي تمّت في عهده وحدة الضفتين بناءً على مؤتمر أريحا ومؤتمراتٍ أخرى في رام الله ونابلس وعمّان، دعا فيها وجهاء فلسطينيون لاتخاذ خطواتٍ فورية لتوحيد الضفتين، وذلك حفاظًا على الحقوق العربية في القدس وفلسطين، ودفاعًا عنها بكل الطرق والوسائل القانونية.

استمرت الرعاية والوصاية الهاشمية على القدس والمقدّسات، على الرغم من احتلال الجزء الشرقي من القدس عام 1967، حيث حرص الملك الحسين بعد اتخاذه قرار فك

(1) بوستي، توفيق، (2019)، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية دراسات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات، ص 10.

الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام 1988، على استثناء المقدّسات في القدس الشرقية، ونتيجة لذلك، بقيت دائرة الأوقاف في القدس تابعة للأردن، وتقوم بدورها في إدارة الحرم القدسي الشريف، وكذلك مئات الممتلكات الوقفية. هذا وقد جاء استثناء المقدّسات من قرار فك الارتباط بين الضفتين، سعياً لعدم ترك فراغ أثناء التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، يمكن الأخيرة من تغيير هوية مدينة القدس الشرقية، وتأكيد المحافظة على صلاحيات الأردن الإدارية والقانونية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية، خاصة المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، فملك الأردن هو صاحب الولاية عليها تاريخياً⁽¹⁾.

تخلّل الوصاية الهاشمية منذ عام 1917 وحتى يومنا هذا، حرص على إعمار وترميم المقدّسات، فكانت الإعمارات الهاشمية التي بدأت بالإعمار الهاشمي الأول عام 1924، والذي جاء في عهد الشريف الحسين بن علي، الذي تبرع بالأموال لتجديد عمارة قبة الصخرة والمسجد الأقصى، أما الإعمار الهاشمي الثاني فكان في عام 1953 بعد تولّي الملك حسين بن طلال سلطاته الدستورية، حيث تضمن إعمار المسجد الأقصى المبارك من حيث ترميم جدرانه الخارجية، وتركيب أعمدة رخامية لأربعة أروقة، وتركيب نوافذ من الزجاج الملون، وترميم السقف والجدران الخارجية والداخلية، ثم جاء الإعمار الهاشمي الثالث لقبة الصخرة المشرفة، بعد إقدام أحد المتطرفين اليهود على إحرام النار في المسجد الأقصى في الحادي والعشرين من آب 1969، حيث تضرّر معظم المسجد، وتضمن ذلك تركيب قبة خارجية من الألمنيوم ذهبي اللون، وتركيب رخام للجدران الخارجية والداخلية، وإعادة ترميم الفسيفساء فيها، وترميم البلاط القيشاني الخارجي وزخرفتها بآيات قرآنية من سورتي «يس» و«الإسراء». كما أنّ الملك عبد الله الثاني يتابع باستمرار

(1) الوصاية الهاشمية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في القدس 1917 - 2020، (2020)، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، ص (33 - 45).



جهود رعاية المقدّسات، حيث كان الإعمار الهاشمي الرابع في عهده، وحيث عمل على ترميم منبر صلاح الدين الأيوبي، ووضع اللوحة الزخرفية على جسم المنبر، وأمر بتجديد فرش مسجد قبة الصخرة المشرفة، إضافة إلى ترميم القبر المقدّس في كنيسة القيامة، وغيرها من الخطوات للحفاظ على المقدّسات.

يتضح مما سبق، أنّ الاهتمام بالمقدّسات في مدينة القدس، لم يقتصر على المقدّسات الإسلامية فحسب، بل تعدّاه ليشمل المقدّسات المسيحية أيضًا، إضافة إلى أنّ هناك حرصًا على مأسسة وقوننة الوصاية الهاشمية في الشقّين التشريعي والتنفيذي، حيث أصدر الملك الحسين في عام 1954 قرارًا بتشكيل لجنة بموجب قانونٍ خاص لإعمار المقدّسات في الحرم القدسي الشريف تحت الرعاية الهاشمية، وذلك انطلاقًا من المسؤولية التاريخية للهاشميين في القدس، والتي تعدّ عقدًا شرعيًا وأخلاقيًا⁽¹⁾.

ينطلق الأردن في مواقفه تجاه مدينة القدس والمقدّسات فيها من دوافع شرعية وتاريخية ودينية، فعبر تتبّع الجهود الهاشمية في رعاية المقدّسات، نلاحظ أنّ هناك ثلاثة أشكال من الشرعية حرص الأردن على اكتسابها عندما يتعلق الأمر بمدينة القدس ومقدّساتها الشرعية الدينية، والمتمثلة بتوليّ الشريف الحسين مسؤولية رعاية المقدّسات، حيث جاء ذلك بتأييد شعبي فلسطيني، وهو ما يضيف مزيدًا من الشرعية على الدور الأردني، ويأتي الشكل الثاني من الشرعية من أنّ الملك عبد الله الأول قد استشهد في مدينة القدس، أمّا الشكل الثالث من الشرعية وهو سياسي، حيث إنّ هناك اعترافًا دوليًا وإقليميًا بالوصاية الهاشمية على المقدّسات، وكانت اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية الموقعة عام 1994، قد خصّصت جزءًا للدور الأردني في القدس، إضافة إلى الاتفاقية الموقعة عام 2013 بين المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلة بالملك عبد الله الثاني، وبين السلطة الوطنية الفلسطينية،

(1) رعاية المقدّسات، الموقع الإلكتروني للملك عبد الله الثاني بن الحسين، تم الولوج بتاريخ 27/ 5/ 2022/

الممثلة بالرئيس محمود عباس، والتي تؤكد على حق الوصاية التاريخية للهاشميين على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

أمّا واجبات الوصاية الهاشمية على المقدّسات، تاريخياً ودينياً، تكمن في دورها في بقاء أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين، والمحافظة عليه واستدامته، بوصفه مسجداً يقيم فيه المسلمون الصلاة، والحفاظ على المرافق الأخرى المحيطة به، والتي من ضمنها المتحف الإسلامي، والعمل على دفع رواتب موظفي المسجد الأقصى، وتوفير ما يلزم من تمويل لإدامته، خاصة في ظل ما يتعرض له من اعتداءاتٍ إسرائيلية، تُلحق الضرر به وبمراقفه.

أمّا على صعيد المقدّسات المسيحية، فإنّ الوصاية الهاشمية مهمة، كونها تحافظ على الوضع التاريخي الذي يشمل جميع كنائس القدس، قبل وبعد العهدة العمرية، فالوصاية الهاشمية تكفل حقوق الكنائس، وحماية حقوق جميع الطوائف في القدس، كما يحمي صاحب الوصاية، وهو الملك الأردني، الوضع القانوني المسيحي في المدينة المقدسة⁽¹⁾.

تنتهي الوصاية الهاشمية على المقدّسات بذات الطريقة التي بدأت بها، وعبر خطواتٍ تتمثل بالمطالبة من جانب الشعب الفلسطيني أو/ وممثليه الشرعيين، وبإذن من صاحب الولاية، وبوجود إجماع من العالم الإسلامي فيما يخص المقدّسات الإسلامية، أو إجماع الكنائس فيما يخص المقدّسات المسيحية، بوجود بديل مناسب لرعايتها والاهتمام بها والمحافظة عليها، مع التنويه بضرورة وأهمية وجود آلية قانونية بموجب القانون الدولي لإنهاء هذه الوصاية، لأنّ القدس الشرقية تعتبر مدينة محتلة محتملة بموجبه⁽²⁾.

(1) الوصاية الهاشمية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في القدس 1917 - 2020، مرجع سابق، ص (35، 69).

(2) ذات المرجع السابق.



ثانياً: السياسات الإسرائيلية وأثر صعود اليمين في إسرائيل على الوصاية الهاشمية على المقدّسات

تسعى إسرائيل بشكل أساسي، ومن خلال خططها الاستيطانية وسياساتها التهودية في مدينة القدس، إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقليص الكثافة السكانية الفلسطينية، ويكون ذلك عبر هدم البيوت بحجة عدم الترخيص، ومصادرة الأراضي، وتطبيق القوانين الإسرائيلية بعدم السماح للفلسطينيين بالبناء، وذلك سعياً لاتباع سياسة الإبعاد للمقدسيين، وخلق أغلبية سكانية يهودية بالسماح ومساعدة المستوطنين في الاستيلاء على عقارات الفلسطينيين من جهة، وتوسيع الكتل الاستيطانية وإقامة وحدات استيطانية جديدة.

2. تحقيق أهداف أمنية وإستراتيجية، حيث تقع القدس على جبالٍ مرتفعة يصل ارتفاعها إلى (800) متر فوق سطح البحر، إضافة إلى وقوعها في وسط فلسطين.

3. خلق وتثبيت أيديولوجية تتعلق بمعتقدات اليهود وحقهم بالاستيطان فيما يسمونه أرض الميعاد، وذلك من خلال إقامة القدس الكبرى التي تصل مساحتها إلى (840) كيلومتر مربع، باتباع سياسة توسيع القدس من قبل سلطات الاحتلال، بما يعادل (10) بالمئة من مساحة الضفة الغربية.

4. خلق حقائق ديمغرافية وجغرافية جديدة يصعب تغييرها بقرارٍ سياسي، والاستمرار بالضغط على الفلسطينيين⁽¹⁾.

5. جعل حلّ الدولتين أشبه بالمستحيل، بعزل القدس عن محيطها، وفرض الأمر الواقع.

عند الحديث عن الخطوات الاستيطانية والسياسات التهودية، تشير الإحصاءات إلى أنّ

(1) أبو هاشم، هشام، (2017)، الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس وتداعياتها على السكان الفلسطينيين، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، ص 77.

عمليات مصادرة الأراضي وهدم المنازل، قد ارتفعت بنسبة (21) بالمئة خلال عام 2021، أما نسبة الأسر الفلسطينية التي باتت بلا مأوى نتيجة عمليات الهدم والتهجير والإبعاد، فقد ارتفعت لتصل إلى (28) بالمئة خلال عام 2021، كما تشير الأرقام إلى أن (30) بالمئة من عمليات مصادرة الأراضي وهدم المنازل، قدمت في مدينة القدس. بشكل عام، يُشار إلى أن الإجراءات الإسرائيلية في القدس، قد تضاعفت بنسبة (45) بالمئة عمّا كانت عليه سابقاً. أخذت مركزية القدس والمسجد الأقصى بالتصاعد في الخطاب الإسرائيلي منذ حوالي عشر سنوات، ففي استطلاع للرأي أجري عام 2013، أظهر أن (30) بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى، بينما أيد (59) بالمئة منهم تقسيمه⁽¹⁾.

مع مرور الوقت، ظهر على الساحة الإسرائيلية تيار يمين جديد أكثر تطرفاً، يتألف من الأحزاب الدينية المتشددة والأحزاب القومية المتدينة، إضافة إلى كتل المستوطنين بجماعاتهم وتنظيماتهم المختلفة، وأعضاء متطرفين في الكنيسة الإسرائيلية، وحركاتٍ عنصرية تدفع بشعاراتٍ مناديةٍ بطرد العرب والتحريض ضدهم، وتركز الشعارات والدعوات السياسية التي يطلقونها على الجانب الأيديولوجي والهوية اليهودية، والإمعان في السياسات والإجراءات التهودية والاستيطانية في الضفة والقدس⁽²⁾.

على الصعيد الداخلي، يحاول اليمين الإسرائيلي الجديد السيطرة على المؤسسات المختلفة، كالإعلام والمحكمة الإسرائيلية العليا، إضافة إلى تعزيز خطابه حول يهودية الدولة، وذلك على حساب القيم الديمقراطية والليبرالية التي سعت إسرائيل طيلة عقود لأن تجعلها إحدى سماتها على غرار المجتمعات الغربية، بما في ذلك إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عدم اعترافه بأيّ سيادةٍ لأحدٍ على المسجد الأقصى المبارك، إلا السيادة الإسرائيلية فقط،

(1) تقرير بعنوان: تحولات اليمين الإسرائيلي تجاه الأقصى بمؤتمر في القدس، الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة، تم الولوج بتاريخ 30 / 5 / 2022.

(2) أحمد، عبد العليم محمد، (2021) التطورات الداخلية في إسرائيل وتحديات التسوية، مقاربات ما بعد ننتياهو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 3.



وفي ذلك تهميش للدور الأردني بالنسبة للمقدسات في القدس بشكل عام، وبالنسبة للأقصى بشكل خاص، وتجاهل تام للوصاية الهاشمية التاريخية على المقدّسات، حيث كان قد صرّح بما يلي: سيتم اتّخاذ جميع القرارات المتعلقة بالمسجد الأقصى وبمدينة القدس من قبل إسرائيل، التي اعتبرها «صاحبة السيادة على المدينة، بغض النظر عن أيّ اعتبارات خارجية»⁽¹⁾.

كما حاولت حكومة بينيت الائتلافية، وسعيًا إلى تثبيت ذاتها، إرضاء اليمين الديني والقومي داخل إسرائيل، وذلك من خلال سماحها للخطوات الاستيطانية وحمايتها، وما مسيرة الأعلام، وما تحلّلتها من هتافاتٍ وممارساتٍ، إضافة إلى الاقتحامات المتكرّرة للمسجد الأقصى، كما سبق وذكرت. أمّا نتنياهو الذي يتزعم المعارضة في الكنيست، فقد حاول الاستفادة من الممارسات اليمينية لتجديد شعبيته، علمًا أنّه إذا نجح في إسقاط حكومة بينيت.

يحاول الجانب الإسرائيلي توظيف ملف القدس توظيفًا سياسيًا وانتخابيًا، مستغلًا صعود اليمين الديني والقومي داخل إسرائيل، لتنفيذ أكبر قدر ممكن من المخططات التي من شأنها تغيير واقع مدينة القدس الشرقية ومقدّساتها، وتحقيق أهداف إسرائيل الأمنية والسياسية والدينية. لا بد من التنويه، إلى أنّ صعود اليمين في الولايات المتحدة وأوروبا، قد وفّر لإسرائيل بيئةً أكثر ملاءمة، وشجّعها على التصعيد في ممارساتها.

أمام هذه الخطوات الإسرائيلية، يظهر عدم اهتمام صانع القرار في إسرائيل بالعلاقات مع أيّ دولة، فبالرغم من الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين إسرائيل والأردن، والتي كانت القضية الفلسطينية هي السبب الرئيسي في تأزمها خلال السنوات الماضية، وتحديدًا ملف القدس، إلا أنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية، ومن خلال تصريحاته، يعود إلى تأزيم العلاقة مع الأردن، حيث إنّ تصريحاته المتعلقة بإهمال دور الأردن وتجاهل الوصاية

(1) معروف، عبد الله، كيف تعتدي إسرائيل على الوصاية الهاشمية في المسجد الأقصى؟، موقع شبكة TRT عربي، تم الولوج بتاريخ 29 / 5 / 2022.

الهاشمية على المقدّسات، تعكس ما يلي:

- 1 - تهميش إسرائيل للدور الأردني في القدس، على الرغم من أنّ عمر هذا الدور المتمثل بالوصاية الهاشمية على المقدّسات، هو أكثر من مائة عام.
- 2 - عدم التزام إسرائيل لنصوص معاهدة وادي عربة، وعدم الاكتراث بها يحظى به الدور الأردني في القدس من شرعيةٍ واعترافٍ دوليين.
- 3 - هناك استمرار للمحاولات الإسرائيلية لتجاهل الدور الأردني تجاه المقدّسات في القدس واستبعاده، وذلك بسبب التغيّرات التي تجري في المنطقة على صعيد العلاقات العربية الإسرائيلية من تطبيع، ستساعدها في إبعاد الأردن وتجاهل دوره.
- 4 - إنّ حالة التصعيد في الخطاب بين الجانبين الأردني والإسرائيلي، تعكس مدى ارتباط وأهمية القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكلٍ خاص، بالنسبة للأردن، ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - الإسرائيلية، التي يحصل فيها نوع من التراجع.

ثالثاً: مستقبل الوصاية الهاشمية على المقدّسات في ظل المتغيرات التي يشهدها الصراع العربي - الإسرائيلي

لقد بات واضحاً أنّ قواعد الصراع العربي - الإسرائيلي شهدت تغيراتٍ جوهرية، أثّرت على القضية الفلسطينية بملفاتها المختلفة، بما فيها الوصاية الهاشمية على المقدّسات في القدس، ففي ظل توقيع اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية الأخيرة، ومع صعود اليمين القومي والديني في إسرائيل، وفي ضوء استمرار الانقسام الفلسطيني، وانحسار خيارات السلطة الفلسطينية، تأكّد أنّ الأردن هو المعني بشكلٍ رئيسي بمدينة القدس والمقدّسات، فالزخم السياسي والدبلوماسي الأردني تجاه قضية القدس والمقدّسات لا يزال حاضراً، خاصة مع تصعيد الخطاب الإسرائيلي.

لقد أصبح هناك حاجة للبحث عن وسائل غير تقليدية في محاولة لتسوية الصراع الأردني - الإسرائيلي، والفلسطيني - الإسرائيلي على الوصاية الهاشمية على المقدّسات، فالوسائل



التقليدية القانونية لا تبدو مُجديةً، كما أنها تواصل فرض سياسة الأمر الواقع، مع استمرار تأجيل ملف القدس وانسداد أفق عملية السلام.

أمّا إذا أراد الأردن أن يُحدث فرقاً، فلا بدّ من التعاطي مع المسألة بوصفها مرتبطة بالأمن القومي الأردني، حيث إنّ العلاقات بين الدول تُبنى بشكل أساسي على ضمان الأمن وحماية المصالح للطرفين أو للأطراف المعنية.

ومن الخطوات الأردنية التي يمكن أن تسهم في التأكيد على أهمية وإبراز دور الوصاية الهاشمية وارتباطها باستقرار العلاقة مع إسرائيل، وإظهار أهميتها وربطها بمعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، بوصفها اتفاقية متكاملة لا تُجتزأ، بما فيها المادة رقم (9) المتعلقة بالوصاية على المقدّسات.

النتائج والتوصيات

1 - هناك عوامل تاريخية وأخرى تتعلق بشرعية الوصاية الهاشمية، لا بد من توضيحها أمام المجتمع الدولي بكل مكوناته.

2 - في ظل تضاعف حجم وتأثير اليمين الإسرائيلي القومي والديني، أصبحت السياسات الإسرائيلية الخارجية/ الدولية أحد أبواب النجاح في الانتخابات، أي إنّ الشأن الداخلي المتعلق بالمجتمع الإسرائيلي، لم يعد المحرك الرئيسي والوحيد لخيارات الناخبين داخل إسرائيل.

3 - تُحاول إسرائيل تحييد الدور الأردني وإيجاد بديلٍ آخر للعب هذا الدور.

4 - إنّ توقيع الدول العربية اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الجانب الإسرائيلي، يمنح إسرائيل مزيداً من الأوراق للضغط على الجانب الأردني.

5 - هناك حاجةٌ لجهود دبلوماسية وسياسية أردنية للدفاع عن الوصاية الهاشمية، وتعزيز دور المنظمات الدولية والإقليمية في تأكيد الوصاية الهاشمية على المقدّسات.

المراجع:

- 1 - طباطبائي، سيد والتميمي، علي، (2018)، العلاقات الدولية وأبعادها الدبلوماسية والإستراتيجية، مجلة السياسية والدولية، العراق، ص (55، 56).
- 2 - بوستي، توفيق، (2019)، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية، دراسات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات، ص 10.
- 3 - رعاية المقدّسات، الموقع الإلكتروني للملك عبد الله الثاني بن الحسين، تم الولوج بتاريخ 27 / 5 / 2022 /
- 4 - الوصاية الهاشمية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في القدس 1917 - 2020، (2020)، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي.
- 5 - أبو هاشم، هشام، (2017)، الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس وتداعياتها على السكان الفلسطينيين، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، ص 77.
- 6 - تقرير بعنوان: تحولات اليمين الإسرائيلي تجاه الأقصى بمؤتمر في القدس، الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة، تم الولوج بتاريخ 30 / 5 / 2022.
- 5 - أحمد، عبد العليم محمد، (2021)، التطورات الداخلية في إسرائيل وتحديات التسوية، مقاربات ما بعد نتياهو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ص 3.
- 8 - عايش، محمد، اعتداء إسرائيلي على الأردن، صحيفة القدس العربي، العدد (9، 10)، 5 / 10 / 2022 /
- 9 - تقرير بعنوان: اليمين الإسرائيلي الجديد.. الأسباب والتداعيات، موقع العين الإخباري، تم الولوج بتاريخ 28 / 5 / 2022.
- 10 - معروف، عبد الله، كيف تعتدي إسرائيل على الوصاية الهاشمية في المسجد الأقصى؟ موقع شبكة TRT عربي، تم الولوج بتاريخ 29 / 5 / 2022.
- 11 - دبلواني، طارق، تقرير بعنوان: إسرائيل تتحدّى الأردن: السيادة على «الأقصى» لنا، الموقع الإلكتروني لصحيفة إندبيندنت العربية، تم الولوج بتاريخ 30 / 5 / 2022.
- 12 - الخازندار، سامي (2014)، إدارة الصراعات وفض النزاعات، إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ص 142.
- 13 - أبو رمان، محمد، الوصاية الهاشمية.. الأخطر قادم في القدس، موقع العربي الجديد، تم الولوج بتاريخ 31 / 5 / 2022.
- 14 - العودات، محمد، طبيعة الوصاية الهاشمية على القدس وخيارات الأردن في مواجهة الاحتلال، موقع حسني، تم الولوج بتاريخ 1 / 6 / 2022.